

مشروع قانون الانتخابات الذي أقرته اللجان المشتركة عمل عدائي

قام على إنتاجه وتسويقه رواد حلف الأقليات الآثم

نص الكلمة التي ألقاها الأستاذ أحمد القصص رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في لبنان في المؤتمر الصحافي الذي

أعلن فيه موقف الحزب من مشروع قانون الانتخابات المعروف باقتراح اللقاء الأرثوذكسي

بلغ النقاش الحاد حول استحداث قانون جديد للانتخابات النيابية في لبنان مبلغاً خطيراً مع إقرار اللجان المشتركة لمشروع القانون المعروف باقتراح اللقاء الأرثوذكسي، وهو المشروع الذي يجعل كل طائفة من الطوائف الثماني عشر في لبنان تنتخب نوابها منفصلة عن سائر الطوائف. والغاية المعلنة التي دفعت بهذا الاقتراح منذ إعلانه وحتى إقراره يوم الثلاثاء الماضي هي أن يُمكن النصارى من اختيار كافة نوابهم - وهم يشكلون نصف مجلس النواب - بعد أن كان عدد منهم يصل إلى البرلمان بأصوات المسلمين. ويرون أن هذا القانون يجسد المناصفة فعلاً لا قولاً كما كانت منذ اتفاق الطائف.

لطالما عبرنا عن قناعتنا بأن الكيان اللبناني غير قابل للحياة المستقرّة ولا يصلح ليكون دولة مستقلة، مهما عُدّل دستوره وبُدلت أنظمتها وقوانينه، وأنه لا حل له إلا بإعادة دمج في محيطه كما كان طوال تاريخه. ومع قناعتنا هذه فإنه يجدر بنا تسجيل الملاحظات التالية:

- حين كانت نسبة النواب والوزراء النصارى ستة إلى خمسة مقارنة مع المسلمين والدروز قبل اتفاق الطائف على الرغم من أن عدد المسلمين كان أكبر من عدد النصارى طوال عشرات السنين لم يكن حكام البلد يقبلون مجرد النقاش في إعادة النظر في هذه المعادلة، وقد أشعلت الحرب الأهلية عام ٧٥ دفاعاً عن غلبة النصارى وهيمتهم في التمثيل والحكم. ولولا ميزان القوى في نهاية هذه الحرب السوداء والإرادة الدولية والإقليمية لما وقّع على اتفاق الطائف سنة ١٩٩٠ والذي قضى بالمناصفة بين النصارى وسائر سكان لبنان على الرغم من أن النصارى لا يزيدون عن ثلث السكان. وإن ميشال عون الذي يستند اليوم إلى اتفاق الطائف الذي قرر المناصفة كان أشد المعارضين لاتفاق الطائف حين توقيعه بل وشنّ حرباً مدمرة على حليفه الحالي (نظام الأسد) في هذا السياق، لأن هذا الاتفاق ألغى التفوق (العددي) للنصارى في الحكومة والبرلمان. والخلفية وراء موقفه واحدة: العنصرية الطائفية.

- إن من حق الناس في أي دولة أن يختاروا من يمثلهم، ولا يحق لغيرهم أن يختار من يمثلهم، لأن النائب وكيل عن الناس، فهم من يختارون وكلاءهم، ولا يحق لأحد أن يوكل عن آخرين من يمثلهم، بصرف النظر عن طبيعة نظام الحكم في هذه الدولة، ومع رفضنا الجازم إعطاء أي مجلس الحق في التشريع. إلا أنّ مشروع القانون المذكور لم يقتصر على هذا الجانب، وإنما هو يشرع تزوير الإرادة الشعبية من خلال إعطاء حوالي ثلث الناخبين في لبنان نصف المقاعد النيابية. ولو أن سن الاقتراع خفضت إلى سن ال ١٨ لربما انخفضت نسبة ناخبهم إلى أقل من الربع. وفي هذا استحواذ فئة على ما ليس لها به حق بأي وجه من الوجوه، وافتتات على سائر الناس في البلد. والقاعدة البديهية التي يجب أن تحكم أي قانون انتخابي هي أن تكون نسبة نواب أي فريق مساوية لنسبته من عدد السكان عموماً. ووفق هذه القاعدة لن يكون للنصارى بالتأكيد نصف النواب.

- إن الذي جعل زعماء النصارى يطمعون في الهيمنة والتعدي على حقوق غيرهم هي المواقف المخزية لمن يتزعمون المسلمين في كلا الفريقين المتنازعين.

أما أحد الفريقين فقد بلغ حدّ الابتذال في إصراره على المناصفة حتى "لو لم يكن هناك سوى مسيحي واحد!" وإعلانه أنه أوقف العدل! وها هو اليوم يجني ما كسبت يداه إذ يقف يتيمًا في مواجهة خصومه السياسيين أن يتخلى عما تبقي لديه من الثوابت التي لطالما أعلن التمسك بها، ونسي كل شعاراته التاريخية التي رفض فيها تفوق الأقلية على الأغلبية في القرار السياسي، ومضى على بصيرة بتكريس هذا الخلل، من أجل ماذا؟ بكل بساطة: من أجل تعزيز حلف الأقليات الآثم الذي تزعمه منذ سنوات! وهل هي مجرد مصادفة أن الذين توافقوا على المضيّ في مشروع القانون هذا وجرّوا غيرهم وراءهم هم أنفسهم الذين شكّلوا جبهة لبنانية في محاربة ثورة الشام وأنصارها في لبنان؟!!

عندما اصطنعت فرنسا دولة لبنان سنة ١٩٢٠ وسلّمتها لزعماء الموارنة، إنّما فعلت فعلتها هذه في سياق محاولتها إنشاء عدد من الكيانات الطائفية على أنقاض دولة الخلافة، على قاعدة "فرّق تسد"، وللحؤول دون عودة هذه الدولة التي جمعت المسلمين ومن عايشهم من الطوائف وجعلت منهم أمة قوية مهيبة الجانب طوال مئات السنين. واليوم مع بوادر عودة هذه الدولة التي أعلنت فرنسا الخشية منها منذ أيام قليلة، تبرز حاجة الحلف العالمي- الإقليمي ضد ثورة الأمة لتعزيز الكيانات الطائفية والعنصرية في مواجهتها أيضًا، ويؤدي حكام إيران دورًا أساسيًا في هذه المؤامرة.

وعليه نتوجّه بالخطاب إلى أبناء الطوائف في لبنان وسائر بلاد الشام:

إن الوضع الذي تعيشه أمتنا منذ ما يقرب من قرن من الزمان حيث تمكّن الغرب من تحكيم بعض الطامعين بالسلطة من رؤوس الطوائف بمقاليذ الأمور وإخضاع السواد الأعظم من المسلمين لهم وعاد اليوم إلى تعزيز هذا النهج، هذا الوضع هو وضع استثنائي بكل معنى الكلمة. ومنطق التاريخ والحاضر الواعد يؤكدان لكم وللعالم أجمع أن هذه الأمة ستستعيد سلطانها وسيادتها في أرضها عمّا قريب، ولكن حقد أعدائها يعميهم ويدفعهم إلى معاداتها والحؤول دون عودة الأمور إلى نصابها، فكونوا من العقلاء بعيد الأفق ولا تكونوا من الذين ورطوا أنفسهم وأجيالهم بعبادة أوفى الناس لهم، كما فعل آل الأسد وأشياعهم بقومهم في سوريا. ولا يستدرجنكم أحد إلى أكذوبةٍ وخذعةٍ مفادها أن لبنان هو حصنكم الذي يجب أن تتحصنوا فيه من مستقبل سوريا القادم قريبًا بإذن الله تعالى، فما لبنان إلا جزء أصيل من بلاد الشام، ولن نسمح لمخلوق في الدنيا مهما شمخ أنفه وأعماه غروره أن يثنيينا عن الالتحاق بشامنا التي آوتنا وآوتكم طوال دهور من الزمان.

والله تعالى قد أمرنا فقال: ((عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُمْ مِنْهُمْ مَوْدَّةً وَاللَّهُ قَدِيرٌ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ * لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ * إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوْلَوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ)).

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية لبنان